الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/30
9 January 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

خطة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا
المالية المتصلة بذلك

الدورة الخامسة

جنيف، ١٢-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

البند ٤ من جدول الأعمال

تدابير البلد الموطن

مذكرة من إعداد الأمانة

١- عقد اجتماع الخبراء المعني بتدابير البلد الموطن في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأجرى الخبراء مناقشة عامة بشأن تدابير البلد الموطن، أي التدابير التي تتخذها البلدان التي هي موطن الشركات التي قررت الاستثمار في الخارج والتي ترمي إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأخرى. وركزت المناقشة على تدابير البلد الموطن المحددة في مذكرة الأمانة (TD/B/COM.2/EM.8/2): تدابير تقديم المعلومات والمساعدة التقنية وبناء القدرات، والتدابير المالية والضريبية وتدابير التأمين، والتدابير التجارية المتصلة بالاستثمار، والتدابير المتصلة بنقل التكنولوجيا.

٢- وأكدت المناقشة أن مسألة تشجيع الاستثمار المتجه إلى الخارج ونقل التكنولوجيا قد تخطت التقسيم التقليدي بين الشمال والجنوب، مع وجود عدد من البلدان النامية التي تنتهج بنشاط هذه السياسات. وأكدت المناقشة أيضا أن اتباع الممارسات الفضلى في هذا المجال ينبغي أن يشمل جميع العناصر الفاعلة المشتركة في هذا النقاش، بما فيها مؤسسات الحكومة والقطاع الخاص في البلد الموطن والبلد المضيف.

٣- وتـــرد أهم نتائج اجتماع الخبراء في الوثيقة TD/B/COM.2/EM.8/L.1. وتوفر الوثيقة تعريفا وأساسا منطقيا مشتركين لتدابير البلد الموطن، وتتضمن قائمة بالممارسات الفضلى، بما في ذلك إشارة إلى دور الترتيبات الدوليـــة، والتحسينات الممكنة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، تعترف بأهمية تنفيذ البلدان المضيفة والبلدان الموطـــن للالتزامات الدولية المتصلة بنقل التكنولوجيا تنفيذا فعالا. وتنتهي الوثيقة بتوصيات موجهة إلى البلدان الموطـــن والبلدان المضيفة وتوصيات متعلقة بمجالات العمل الممكنة في المستقبل للأونكتاد. وتتضمن هذه المذكرة ملخصا لأهم القضايا والاقتراحات التي قدمها الخبراء بشأن السياسات لكي تنظر فيه اللجنة.

٤- وفيما يتعلق بالاقتراحات الخاصة بالسياسات، تشمل النتائج ما يلي:

(أ) *تعريف وأساس منطقي مشتركان* (الفقرة ٣(أ) و(ب))

تدابير البلد الموطن جميعها تدابير متعلقة بالسياسات تتخذها البلدان التي هي موطن للشركات التي قررت الاستثمار في الخارج وتستهدف تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأخرى. وتطبق لعدد من الأســـباب، بمـــا في ذلك أهداف البلد الموطن والبلد المضيف. ونظرا لتنوع أهداف هذه التدابير، يجب أن تتميز صياغتها وتطبيقها بالقدرة على التكيف والمرونة "لعدم وجود مقاس واحد يناسب الجميع".

(ب) *وينبغي محاكاة الممارسات الفضلى في مجال تدابير البلد الموطن، بحسب الاقتضاء، وتطبيقها بروح تعاونية. ويمكن أن توفر الترتيبات الدولية إطارا، وهي تفعل ذلك فعلا في بعض المجالات* (الجملة الأخيرة من الفقرة ٣(د))

واستنادا إلى المداولات التي دارت بشأن عروض الخبراء، حدد الخبراء عددا من الممارسات الفضلى المتعلقة بتطبيق تدابير البلد الموطن لزيادة فعاليتها (مثل توفير المعلومات الدقيقة والمستكملة وعالية الجودة؛ وإقامة مبادلات منـــتظمة بـــين البـــلد الموطـــن والبلد المضيف؛ والترويج لآليات مبتكرة للتغلب على الثغرات الثقافية واللغوية؛ واستخدام محافل التبادل الأقاليمية؛ وتوفير المساعدة المالية وتأمين الاستثمار؛ وإبرام اتفاقات بشأن حماية الاستثمار والازدواج الضريبي، والنفاذ إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك دعم القدرة الاستعابية للبلدان المضيفة). ويمكـــن أن تؤدي الترتيبات الدولية أيضا دورا في زيادة كفاءتها بتوفير إطار لتنفيذها تنفيذا تعاونيا، وهي تقوم بذلك فعلا.

(ج) ينبغي أن تواصل البلدان الموطن، بما في ذلك قطاعها الخاص، تطوير جهودها الرامية إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما إلى البلدان النامية وفيما بينها، وبالأخص إلى أقل البلدان نموا (الفقرة ٤)

ينبغي أن تأخذ حكومات البلدان الموطن في حسبانها الممارسات الفضلى والتحسينات الممكنة في مجال تدابير البلد الموطن عند تطبيق هذه التدابير وصياغتها و/أو إعادة صياغتها. وفي هذا السياق، لا يقتصر الأمر على التوصية بـ "محاكاة" الممارسات الفضلى فحسب، بل هناك أيضا اعتراف بأن الترتيبات الدولية يمكن أن تؤدي دورا وهي تؤديه فعلا. وعلى وجه التحديد، أشير إلى "تنفيذ البلدان المضيفة والبلدان الموطن للالتزامات الدولية المتصلة بالتكنولوجيا ونقلها تنفيذا فعالا، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة" باعتباره تحسينا يمكن إجراؤه في مجال تطبيق تدابير البلد الموطن المتصلة بنقل التكنولوجيا.

(د) ينبغي أن تستفيد البلدان المضيفة، بما في ذلك قطاعاتها الخاصة، من الفرص التي تتيحها تدابير البلد الموطن وأن تسعى بنشاط إلى تطوير الصلات بين جهودها الخاصة بتشجيع الاستثمارات الوافدة والتدابير التي تتيحها البلدان الموطن (الفقرة ٥)

إن الممارسات الفضلى والتحسينات الممكنة في مجال تدابير البلد الموطن تسري أيضا على المستفيدين منها بصورة غير مباشرة، أي البلدان المضيفة وقطاعاتها الخاصة. ويلاحظ أن البلدان المضيفة تتخذ عددا من التدابير لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (ونقل التكنولوجيا) وأن المجموعة المستهدفة بمجموعتي التدابير (أي المستثمرون الأجانب) متطابقة؛ ويوصى بأن تعمل مؤسسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف بالتعاون الوثيق مع مؤسسات البلد الموطن التي تطبق تدابير البلد الموطن. وفي هذا السياق، كان هناك اعتراف بالدور الهام الذي تؤديه الرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار في تيسير تدفقات الاستثمار واقترح أن تنفذ أمانة الأونكتاد عددا من الأنشطة لدعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد، بما في ذلك توفير خدمة "إرشاد" بشأن المصادر المرجعية لتشجيع الاستثمار المتجه إلى الخارج في البلد الموطن.

(هـ) المداولات الحكومية الدولية بشأن تحديد التدابير التي اتخذتها الحكومات لتنفيذ أحكام الاتفاقات الدولية المتعلقة بنقل التكنولوجيا (الفقرة ٧)

تشكل مسألة نقل التكنولوجيا مجال اهتمام خاص يستدعي إجراء مزيد من البحوث والمداولات الحكومية الدولية. وبحث كيفية جعل الأحكام الحالية في الاتفاقات الدولية الرامية إلى تشجيع نقل التكنولوجيا نافذة المفعول على نحو أكثر كفاءة مما تم حتى الآن مسألة أساسية في هذه المداولات.

٥- وبالنظر إلى تشديد الخبراء على البعد الدولي لتوفير إطار للتنفيذ التعاوني لتدابير البلد الموطن، قد تنظر لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، في دورتها الخامسة، في نتيجة اجتماع الخبراء من زاوية السياق الإجمالي للاتفاقات الدولية الذي توفره الجملة الأخيرة من الفقرة ٣(د) ("يمكن أن توفر الترتيبات الدولية إطارا [للممارسات الفضلى] في بعض المجالات") والفقرة ٣ (هـ)'٧' ("تنفيذ البلدان المضيفة والبلدان الموطن للالتزامات الدولية المتصلة بالتكنولوجيا ونقلها تنفيذا فعالا .... [يمكن أن يسهم في زيادة فعالية تدابير البلد الموطن]").

- - - - -